

برنامج تنمية الصادرات الزراعية AGRI PLUS التقرير السنوي 2016



فهرس

2.....	1. مقدمة
2.....	II. نتائج العام 2016
2.....	1. صادرات الخضار و الفاكهة
4.....	2. صادرات زيت الزيتون
6.....	3. صادرات منتجات أخرى
7.....	III. مقارنة نتائج عامي 2015 و 2016
7.....	1. الخضار و الفاكهة
10.....	2. زيت الزيتون
12.....	IV. حركة النقل
15.....	V. عدد المصدرين المنتسبين للبرنامج
17.....	VI. نشاطات أخرى للبرنامج
19.....	VII. خلاصة

أ. مقدمة

رغم إستمرار التوتر الأمني في المنطقة والذي أنعكس سلبا على النشاط الإقتصادي والتبادل التجاري بين دول المنطقة، غير أن الصادرات اللبنانية من المنتجات الزراعية عبر برنامج تنمية الصادرات الزراعية إستطاعت أن تحافظ على الكميات المصدرة مقارنة بالعام الماضي. وقد كان لبرنامج "الجسر البحري للصادرات اللبنانية" دور اساسي في تصريف المنتجات اللبنانية الى دول الخليج والأردن في ظل إستمرار إقفال المعابر البرية وخاصة معبر نصيب على الحدود السورية الأردنية والذي يعتبر البوابة الرئيسية لعبور المنتجات اللبنانية الى دول الخليج.

في ظل هذه الظروف الصعبة، حقق برنامج تنمية الصادرات الزراعية إنجازا هذا العام يتمثل في وقف تراجع الكميات المصدرة خاصة الى الأسواق التقليدية والذي كان سائدا منذ عامين ووصل إلى أقصاه العام الماضي. وحققت الصادرات من الخضار والفاكهة تراجعا لم يتجاوز 1% مقارنة مع الكميات التي صدرت في العام 2015 في حين حققت صادرات زيت الزيتون ارتفاعا بلغ 59%، وتراجعت صادرات العسل بنسبة 3% كما تراجعت صادرات البيض بنسبة 46% متأثرة بشكل حاد بإغلاق معبر الدنف نحو العراق.

أ. نتائج العام 2016

بلغت الكميات المصدرة من المنتجات الزراعية اللبنانية خلال العام 2016 حوالي /349/ ألف طن في حين سجلت صادرات البيض كمية بلغت /39,203/ صندوقا. أما صادرات زيت الزيتون فقد بلغت /6899/ طنا مسجلة زيادة عالية مقارنة مع الكميات التي صدرت في العام الماضي. غير أن الملفت أن نسبة جيدة من صادرات زيت الزيتون بلغت حوالي 22% كانت وجهتها المنطقة "د" التي تضم أمريكا الشمالية والجنوبية وأستراليا وهي من الاسواق الجديدة التي تم الدخول إليها خلال العاميين الماضيين.

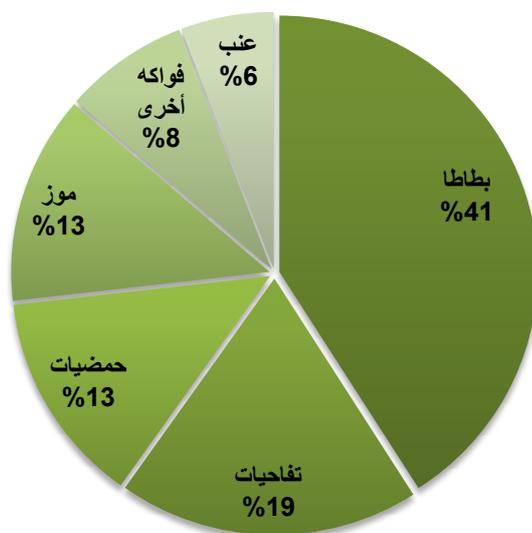
1. صادرات الخضار و الفاكهة

لقد جاءت صادرات البطاطا في المرتبة الأولى حيث سجلت رقما بلغ حوالي /135,378/ طنا مشكلة نسبة 41% من إجمالي الصادرات، تليها صادرات التفاحيات التي بلغت منها /62,327/ طنا

في حين كانت صادرات العنب هي الأدنى مسجلة /19,248/ طنا مشكلة 6 % من مجمل الصادرات. ويمكن للجدول والرسم البياني التالي توضيح الكميات المصدرة وتوزعها وفق كل صنف.

توزيع الصادرات الزراعية حسب الصنف من شهر كانون الثاني ولغاية شهر كانون الأول 2016							
المجموع	خضار أخرى	بطاطا	فواكه أخرى	عنب	موز	تفاح	حمضيات
349,483	18,928	135,378	25,872	19,248	43,483	62,327	44,248
الكمية (طن)							

نسبة كل منتج من الصادرات الكلية (2016)



إن البرنامج يصنف البلدان المستوردة للمنتجات اللبنانية وفقا لأربع مناطق كما يلي:

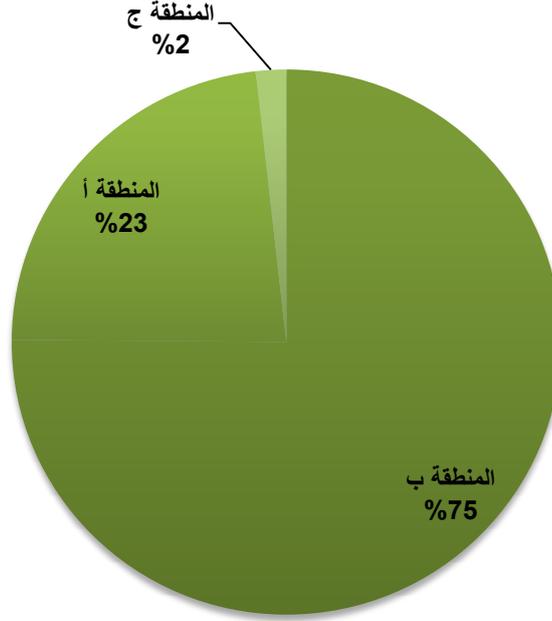
- المنطقة "أ": سوريا، الأردن،
- المنطقة "ب": مصر، ليبيا، السودان، تركيا، السعودية، الإمارات، اليمن، عمان، الكويت، قطر، البحرين، العراق و إيران.
- المنطقة "ج": دول أوروبا وأفريقيا ووسط آسيا
- المنطقة "د": أمريكا الشمالية والجنوبية، أستراليا ودول شرق آسيا

ووفق التصنيف المذكور، شكلت الصادرات الزراعية اللبنانية إلى المنطقة "ب" الجزء الأكبر من الصادرات حيث بلغت نسبتها 75 % في حين لم يم تصدير سوى 18 طنا إلى المنطقة "د". ويمكن للجدول الرسم البياني التالي ان يوضح ذلك وفق ما يلي:

توزيع الصادرات الزراعية حسب الصنف من شهر كانون الثاني ولغاية شهر كانون الأول 2015

المنطقة "د"	المنطقة "ج"	المنطقة "ب"	المنطقة "أ"	الكمية (طن)
31	1,378	277,899	70,175	

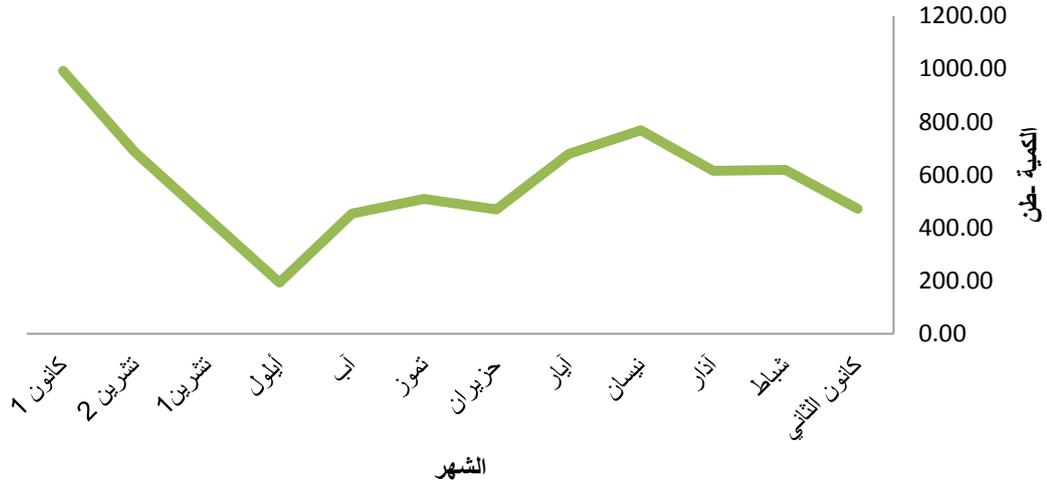
حصة كل منطقة من إجمالي الصادرات عبر البرنامج (%)



2. صادرات زيت الزيتون

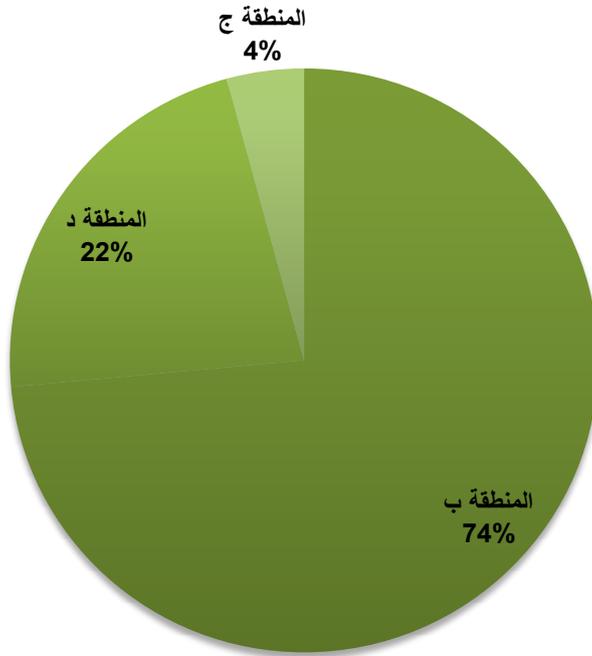
بلغ المعدل الشهري الواسطي لتصدير زيت الزيتون عبر البرنامج حوالي 575 طنا مسجلا كميات مرتفعة نسبيا خلال هذا العام محافظا على نمط النمو التصاعدي. ويلاحظ من التقلبات الشهرية لصادرات زيت الزيتون إرتباطها إرتباطا وثيقا بالموسم حيث نجد أن ذروة الكميات المصدرة كانت في الربع الأخير من العام حيث يبدأ الموسم فعليا. ويمكن للرسم البياني التالي توضيح ذلك.

الصادرات الشهرية لزيت الزيتون 2016



أما فيما يتعلق بالأسواق التي تم التصدير إليها، فإن الجزء الأكبر تم تصديره إلى المنطقة "ب" حيث بلغت الصادرات 5,075 طنا مشكلة 73,5 % من إجمالي الصادرات، في حين شكلت أسواق المنطقة "د" الوجهة الثانية لصادرات زيت الزيتون حيث بلغت الصادرات إليها حوالي 1,532 طنا. ويمكن للرسم البياني التالي توضيح حصة الأسواق المصدر إليها وفق التقسيم الجغرافي للبرنامج.

نسبة صادرات الزيتون وفق كل منطقة - 2016



3. صادرات منتجات أخرى

أما في ما يتعلق بصادرات البيض، فقد تم تصدير /39,203/ صندوقاً إلى دولتي قطر والعراق في حين تم تصدير 21.7 طناً من العسل إلى الإمارات العربية المتحدة وإلى البحرين والسعودية والولايات المتحدة الأمريكية.

III. مقارنة نتائج عامي 2015 و 2016

1. الخضار و الفاكهة

لقد حققت الصادرات الزراعية من فاكهة وخضار ثباتا في الكميات المصدرة في العام 2016 حيث بلغت / 349,483 / طنا أي بنسبة تراجع لا تتجاوز 1% مقارنة مع الكميات التي تم تصديرها خلال العام 2015. وذلك بالرغم من الأوضاع الأمنية المتفجرة في المنطقة و ما صاحبها من إقبال للمعابر البرية في سوريا الذي اوقف وسائل النقل البري إلى دول الخليج العربي ورفع من كلفة النقل البحري.

وقد أصاب هذا التراجع بعض المنتجات في حين حققت منتجات أخرى زيادات ملحوظة. أما أكثر الأصناف التي حققت زيادة نسبية، فكان الموز الذي إرتفع بنسبة 26% فيما حققت صادرات التفاحيات زيادة بنسبة 4% وهي الزيادة الأدنى إذا جاءت نتائج العنب والفاكهة الأخرى أعلى. أما المنتجات الأخرى، فتأثرت سلبا وتراجت صادرات الخضار الأخرى بنسبة 9% والبطاطا بنسبة 6% والحمضيات بنسبة 19%. ويمكن للرسم البياني التالي أن يوضح المقارنة الشهرية بين كمية الصادرات المحققة خلال العامين 2015-2016.

حجم التصدير الإجمالي للإنتاج الزراعي خلال الفترة الممتدة من 1 كانون الثاني ولغاية 31 كانون الأول 2015-2016							
السنة/المنتج	حمضيات	تفاح	موز	عنب	فواكه أخرى	بطاطا	خضار أخرى
2015	54,625	59,902	34,514	17,053	22,043	144,138	20,789
2016	44,248	62,327	43,483	19,248	25,872	135,378	18,928
نسبة التغيير	-19	4	26	13	17	-6	-9

إن تراجع صادرات بعض المنتجات يعود لأسباب متعددة منها إرتفاع كلفة النقل البحري بعد إغلاق المعابر البرية بشكل اساسي اذ من الواضح أن صادرات بعض المنتجات تراجعت بنسبة أكبر من صادرات منتجات أخرى نتيجة قدرة تأقلم المصدرين على تصدير هذه المنتجات عبر البحر وامكانية تحميل هذه المنتجات بحرا. كما أن انهيار العملات لبعض الدول مثل مصر وسوريا كان له أثر بالغ على القدرة الشرائية للمستهلكين في هذه الدول مما خفض من الطلب على المنتجات المستوردة.

في ما يتعلق بتغير الكميات المصدرة شهريا، فإن ذلك يعود إلى عدة أسباب أهمها إقفال المعابر من جهة ووجود برنامج الجسر البحري للصادرات من جهة أخرى فالربع الأول من العام 2015، شهد زيادة في الكميات المصدرة بلغ 24%. ومع تراجع الصادرات بعد إقفال المعبر، لم تستطع الصادرات في الربع الأول من العام 2016 أن تحقق المستوى نفسه حيث تراجعت بنسبة 29%. وكذلك، فقد أدى إقفال المعابر ابتداء من شهر نيسان في العام 2015 إلى تراجع حاد في الكميات المصدرة خلال الفترة الممتدة من شهر نيسان ولغاية آخر العام تقريبا. لكن إطلاق برنامج الجسر البحري للصادرات اللبنانية في الفترة نفسها من هذا العام، مكّن الصادرات الزراعية من إستعادة مكانتها مما حقق زيادة في الكميات المصدرة من شهر أيار ولغاية نهاية العام. ويوضح الجدول التالي التغير النسبي للكميات المصدرة في العام 2015 مقارنة مع العام الماضي.

الكميات المصدرة شهريا عبر البرنامج 2015-2016			
الأشهر	2015	2016	%نسبة التغير
كانون الثاني	34,697	21,380	-38
شباط	22,836	18,659	-18
آذار	23,953	14,569	-39
نيسان	10,819	9,977	-8
أيار	22,123	23,795	8
حزيران	27,092	25,211	-7
تموز	25,914	28,690	11
آب	39,137	39,420	1
أيلول	45,811	52,582	15
تشرين الأول	42,021	50,228	20
تشرين الثاني	26,551	32,059	21
كانون الأول	32,142	32,926	2
المجموع	353,096	349,497	-1

نسبة التغير شهريا 2015-2016



وفي ما يتعلق بالتغير الذي طرأ على الدول المستوردة والمناطق المصنفة وفق برنامج تنمية الصادرات الزراعية، نجد أن أعلى نسبة تراجع كانت من نصيب المنطقة "ج" (78%) ، كما تراجعت الصادرات إلى منطقتي "أ" بنسبة 14 %، مع الإشارة أن الصادرات إلى المنطقة "ج" لا تشكل نسبة كبيرة من المجموع العام، ولذلك فإن أثرها الكمي ليس كبيرا على عكس المنطقة "أ" التي تؤثر في الكميات المصدرة إذا ما تحركت صعودا أو هبوطا. أما في ما يتعلق بالصادرات إلى المنطقة "ب"، فقد إرتفعت بنسبة 5 % علماً أن الكميات المصدرة إلى هذه المنطقة تشكل جزءاً مهماً من الكميات الإجمالية يصل إلى 75 %، وذلك على عكس الكميات المصدرة إلى المنطقة "د" التي تشكل جزءاً ضئيلاً جداً من مجمل صادرات الخضار والفاكهة. والجدير ذكره ان صادرات المنطقة "د" على ضآلتها حققت زيادة بلغت 69%. غير انه ما من أثر بالغ لها على أداء البرنامج، وهي ليست سوى مؤشر على قدرة المنتجات على دخول اسواق جديدة أو التوسع في اسواق موجودة أصلا حيث حضورنا لا يزال محدودا.

ويمكن للجدول والرسوم البيانية التالية أن توضح نسب التغير التي طرأت على الصادرات في الفترة الممتدة بين شهري كانون الثاني وكانون الاول وذلك حسب الصنف والمنطقة المصدر إليها.

توزيع الكميات المصدرة على مناطق التصدير 2015-2016

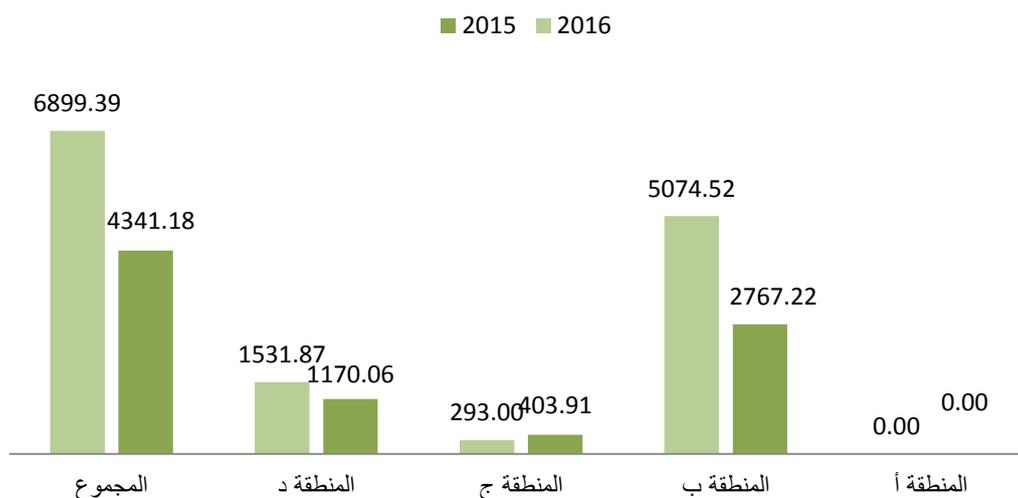
السنة	المنطقة "أ"	المنطقة "ب"	المنطقة "ج"	المنطقة "د"	المجموع
2015	81,491	265,243	6,312	18	355,078
2016	70,175	277,899	1,378	31	351,499
نسبة التغيير	-14	5	-78	69	1-

ونشير هنا أن المقارنة الواردة أعلاه هي لصادرات الخضار والفاكهة فقط.

2. زيت الزيتون

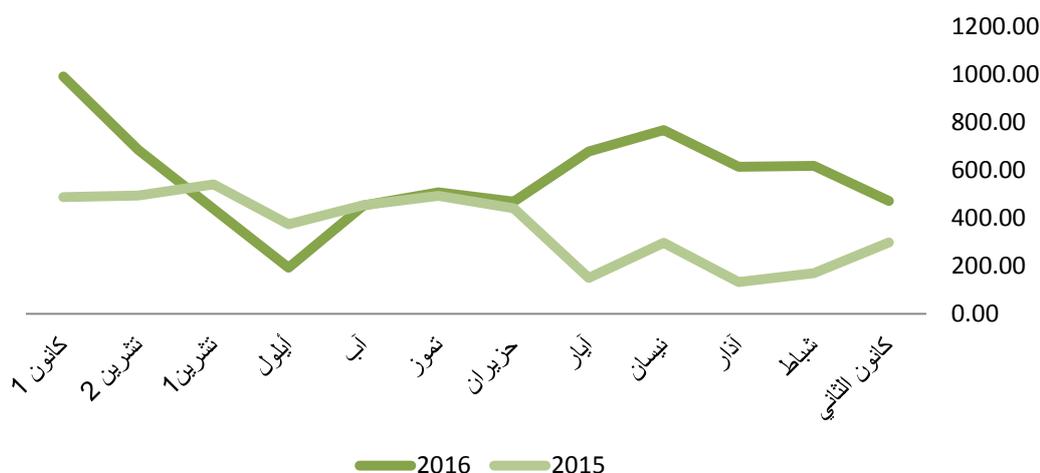
إستمر ارتفاع الكميات المصدرة من زيت الزيتون بشكل كبير خلال العام 2016 مقارنة مع الكميات التي تم تصديرها في الفترة نفسها من العام 2015، حيث سجلت زيادة بلغت 59%. وبلغت الكميات المصدرة هذا العام 6,899 طنا مقارنة مع حوالي 4,341 طنا العام الماضي.

مقارنة بين الكميات المصدرة في النصف الأول من عامي 2015-2016



والجدير ذكره أن الزيادة المحققة كانت إلى المنطقتين "ب" و"د" فقط في حين تراجع الصادرات في منطقة "ج" ولم يسجل أي كميات مصدرة إلى المنطقة "أ" كالعادة. وقد ارتفعت الكمية المصدرة إلى المنطقة "ب" بنسبة 83% وإلى المنطقة "د" بنسبة 31% أما المنطقة "ج" فقد تراجعت الكميات المصدرة بنسبة 27%.

الصادرات الشهرية لزيت الزيتون 2015-2016



وسجلت الصادرات زيادات مختلفة شهريا على مدى العام باستثناء شهري آب وأيلول حيث سجلت الصادرات تراجعاً طفيفاً تم تعويضه لاحقاً وبنسب عالية.

3. صادرات منتجات أخرى

تأثر صادرات البيض بشكل كبير نتيجة إقفال معبر الدنف بين الحدود السورية والعراقية مما أدى إلى تراجع الصادرات إلى العراق بشكل عام. وبدا هذا التراجع واضحاً خلال العام 2016 حيث سجلت صادرات البيض إلى قطر والعراق /39,203/ صندوقاً فقط مقارنة مع /72,666/ صندوقاً تم تصديرها العام الماضي. كذلك، تراجعت صادرات العسل بنسبة 3% وذلك نتيجة عدم التصدير إلى الأردن وسوريا خلال العام الحالي. غير أن الشق الإيجابي الذي سجل هذا العام هو دخول صادرات العسل اللبناني إلى السوق الأمريكية (2 طن) خلال العام 2016 ومحافظةها على الكمية المصدرة نفسها إلى هذا السوق للعام الثاني على التوالي.

IV. حركة النقل

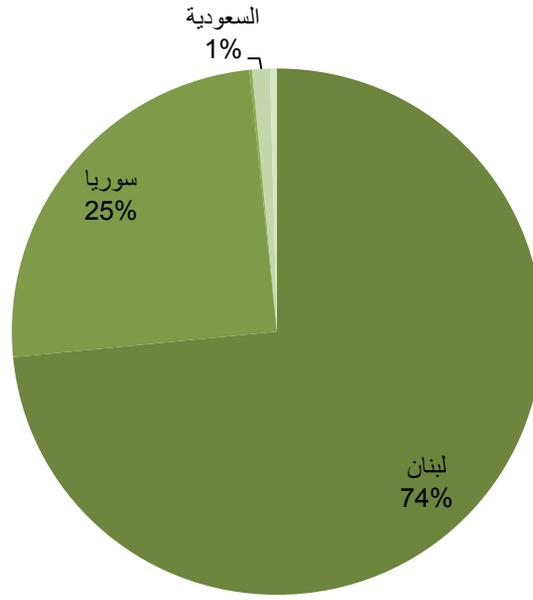
سجلت حركة النقل المرتبطة بشحن المنتجات الزراعية من خلال البرنامج 4,701 شحنة توزعت على جنسيات مختلفة. وكانت حصة الشاحنات اللبنانية هي الأكبر إذ شكلت 73% من مجمل الشاحنات محققة زيادة بلغت بنسبة 21% عن العام الماضي في حين إرتفعت الشحنات بنسبة 9% في الإجمالي. ويوضح الجدول التالي عدد الشاحنات التي إستخدمت خلال العام 2016 وكيفية توزيعها حسب جنسيتها.

توزيع الشاحنات التي استخدمت خلال العام 2016 حسب الجنسية											
المجموع	عمان	عراقية	قطرية	تركية	سعودية	إماراتية	أردنية	كويتية	سورية	لبنانية	
1355	0	0	0	4	5	0	0	2	192	1152	البقاع
1382	0	1	0	16	41	2	0	6	2	1315	الشمال
1959	0	0	0	0	3	0	0	0	973	983	الجنوب
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	بيروت
5	0	0	0	0	0	0	0	0	2	3	جبل لبنان
4701	0	0	0	20	49	2	0	8	1169	3453	المجموع

من الواضح أن برنامج الجسر البحري للصادرات اللبنانية ساهم بتفعيل حركة استخدام الشاحنات اللبنانية في تصدير المنتجات الزراعية عبر البرنامج خلال العام 2016 إذ ارتفع عدد الشاحنات اللبنانية المستخدمة ضمن البرنامج الى 3453 شاحنة بعد أن كان العدد 2853 شاحنة في العام الماضي. كما أن إجمالي الشاحنات ارتفع من 4,331 العام الماضي الى 4701 هذا العام.

وفي ما خص الشاحنات المستخدمة، فقد توزعت على خمس جنسيات فقط، الجزء الأكبر منها كان لبنانياً وتلاه السوري.

نسبة كل دولة من الشاحنات المستخدمة



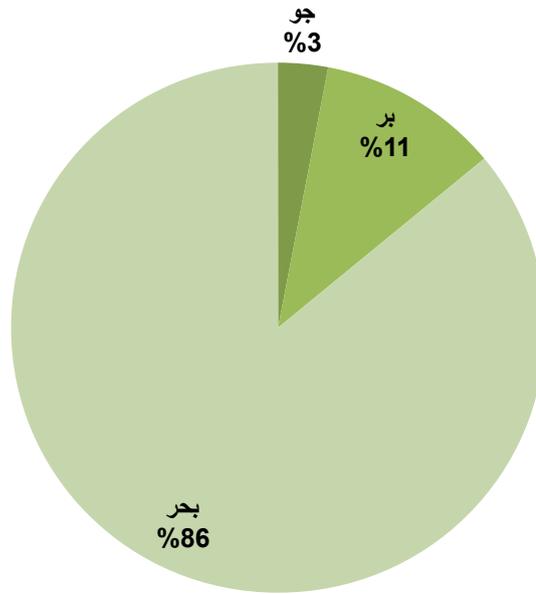
أما في ما يتعلق بالتغيير الذي طرأ على استخدام الشاحنات خلال العامين 2015 و2016 وتوزيعها على الجنسيات، فقد تراجعت جميعها وينسب مرتفعة ومتفاوتة، باستثناء الشاحنات السعودية التي ارتفع استخدامها كونها الجنسية الوحيدة التي كانت تتمتع بمرونة نسبية في عبور الحدود البرية المختلفة قبل اقفالها.

نسبة تغيير استخدام الشاحنات وفق كل جنسية 2016-2015



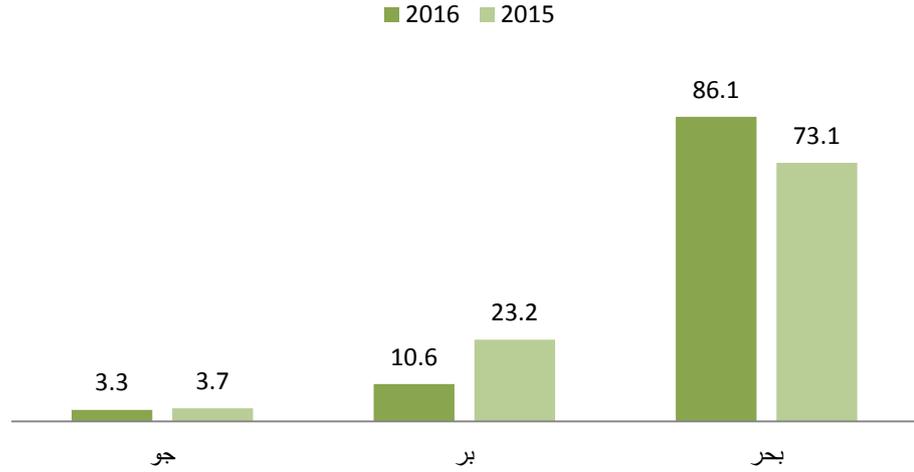
ومع اقفال الحدود والمعابر البرية بين سوريا والأردن، بات الجزء الأكبر من الصادرات يستخدم وسائل النقل البحرية التي استقطبت نسبة 86% من الصادرات هذا العام، بينما تم تصدير 11 % عبر البر و3 % عبر الجو.

صادرات الفاكهة والخضار موزعة على وسائل النقل 2016



ونشير هنا أن استخدام وسائل النقل البحرية شهد ارتفاعاً كبيراً وغير مسبوق خلال العام 2015 وذلك نتيجة للأسباب التي ذكرناها اعلاه ويمكن للرسم البياني التالي أن يوضح كيفية تطور استخدام وسائل النقل في الصادرات الزراعية خلال السنتين الماضيتين.

نسب استخدام وسائل النقل 2015-2016

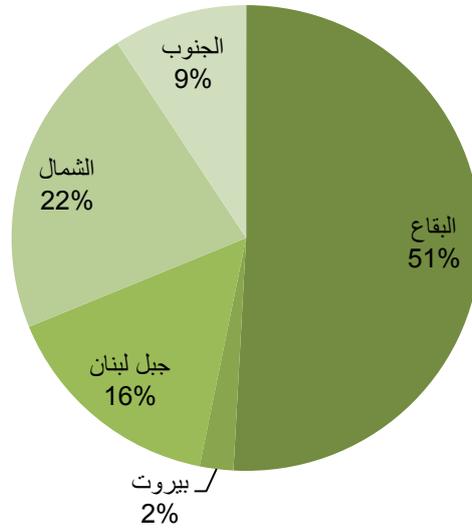


٧. عدد المصدرين المنتسبين للبرنامج

بلغ عدد المصدرين المنتسبين لبرنامج تنمية الصادرات الزراعية /173/ مصدراً وذلك للعام 2016 مقارنة مع 171 خلال العام الماضي، منهم 11 مصدراً لزيت الزيتون و 7 مصدريين للبيض ومصدر واحد متخصص في تصدير العسل. ويمكن للجدول والرسم البياني التاليين أن يوضحا عدد المنتسبين للبرنامج وتوزعهم حسب المحافظات.

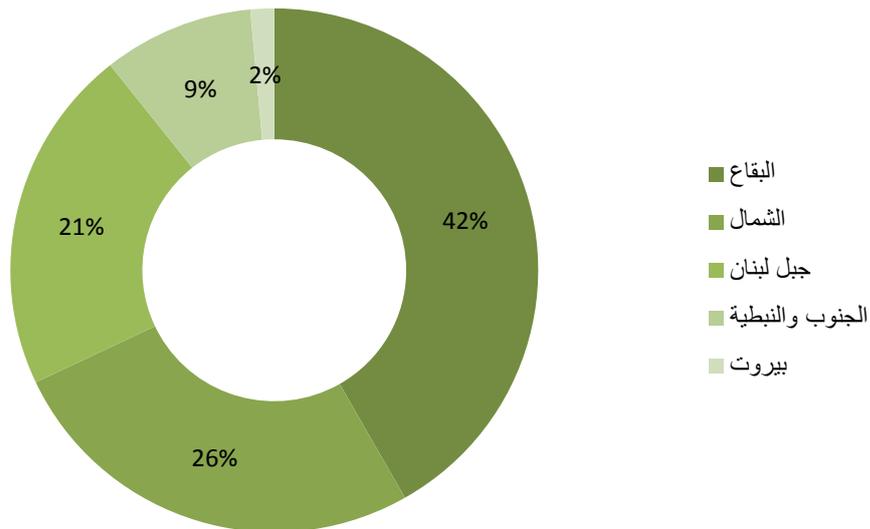
عدد المنتسبين للبرنامج خلال العام 2016			
المحافظة	العدد	مراكز التوضيب	المراكز الحاصلة على شهادة جودة
البقاع	88	86	15
بيروت	4	3	1
جبل لبنان	27	44	0
الشمال	38	54	1
الجنوب	16	19	4
المجموع	173	206	21

نسبة المنتسبين للبرنامج وفق المحافظات



بلغ عدد مراكز التوضيب التي استوفت الشروط التي وضعتها المؤسسة حوالي /206/ بعد أن كان عددها 190 فقط في العام 2015 أي أن عدد مراكز التوضيب التي طورت نفسها لكي تستوفي الشروط اللازمة للانتساب للبرنامج بلغ 16، ما يعني أن نسبة التطور في مراكز التوضيب ارتفعت بنسبة 8%. وقد توزعت هذه المراكز على المحافظات وفق الرسم البياني التالي.

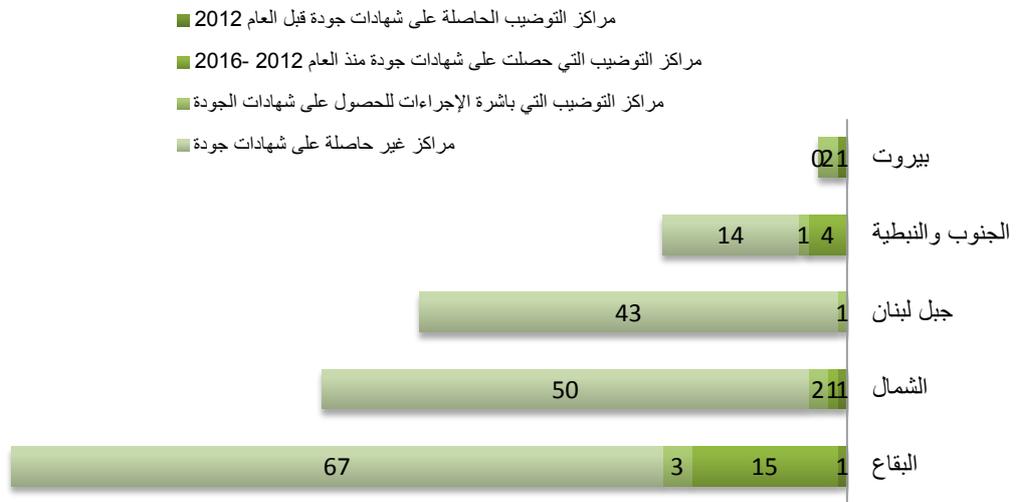
توزيع مراكز التوضيب على المحافظات - 2016



والجدير ذكره أن ثلاثة مراكز كانت قد حازت على شهادة الجودة العالمية قبل إطلاق البرنامج في حين حصل 21 مركزا على شهادات الجودة منذ انطلاقة البرنامج. وبأشر أصحاب عدد من المراكز (9)

مراكز) بالإجراءات للحصول على شهادات الجودة لمراكزهم وذلك نتيجة تشجيع البرنامج للحصول على شهادات الجودة لمراكز التوضيب عبر رصد حوافز مالية إضافية للصادرات التي تم إنتاجها وتوضيبها وفق الإدارات الزراعية الحسنة والحاصلة على شهادات الجودة العالمية المخصصة لذلك. ويشير الرسم البياني التالي لمراكز التوضيب العاملة في لبنان (206 مركزا) وتوزعها على المحافظات وعدد المراكز الحاصلة على شهادات الجودة. كما أن هناك 16 مصدرا قد حصلوا على شهادات الجودة (Global Gap) لمنتجاتهم الزراعية منذ إنطلاق البرنامج.

مراكز التوضيب وشهادات الجودة



VI. نشاطات أخرى للبرنامج

في إطار برنامج دعم الصادرات الزراعية، قامت المؤسسة بنشاطات متعددة خلال العام 2016 وأنجزت عددا من المهام الأساسية المرتبطة بتسيير عمل البرنامج نذكر أهمها:

- إعداد دفتر الشروط الخاص بالمناقصة التي طرحت لتلزم شركات عالمية القيام بأعمال المراقبة.
- إجراء مناقصة للشركات التي تقدمت إلى المؤسسة للقيام بخدمة المراقبة على الصادرات الزراعية عبر البرنامج وتم إختيار شركتين.
- تطوير الشروط والمواصفات الخاصة التي يجب أن تتوفر في مراكز التوضيب الراغبة في الإلتساب للبرنامج.
- القيام بعدد من ورشات العمل والمحاضرات لتعريف المصدرين والمزارعين على الخدمات التي يوفرها البرنامج وكيفية الإستفادة منه.

- عقد عدد من الإجتتماعات مع الجهات المعنية لضمان سير عمل البرنامج.
- إجراء إستطلاع رأي لكافة المصدرين والمزارعين المنتسبين للبرنامج لتحديد المشاكل التي يواجهونها في الجزء التطبيقي من البرنامج ومعالجة كافة الصعوبات التي وردت في الإستطلاع من خلال إجراء اللازم وتعديل بعض النقاط التي وردت في البرنامج.
- كشف دوري على مراكز التوضيب والتنسيق مع شركات المراقبة في إعداد تقارير فصلية حول كافة المراكز المنتسبة للبرنامج.
- المشاركة باللجان الزراعية المتخصصة بالتعاون مع وزارة الزراعة وإتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة من أجل تطوير مواصفات معامل إنتاج العبوات ومراكز التبريد.
- المشاركة بلجنة التسويق لمناقشة الخطة الترويجية التي وضعتها المؤسسة لترويج الصادرات الزراعية.

VII. خلاصة

نجح برنامج الجسر البحري للصادرات اللبنانية في وقف التراجع الحاد الذي أصاب الصادرات الزراعية اللبنانية عبر برنامج تنمية الصادرات الزراعية خلال العام 2016، بعد إقفال المعابر البرية بين لبنان وسوريا وتحديداً معبر نصيب. غير أن الزيادة الملموسة في الكميات المصدرة من المنتجات الزراعية اللبنانية في النصف الثاني من العام 2016 لم تكن كافية لتحقيق نمو في إجمالي الصادرات وتعويض الكميات المترجعة في النصف الأول من العام ذاته. وقد ساهم تحول معظم المصدرين لإستخدام وسائل النقل البحري والإستفادة من الخدمات التي يوفرها برنامج الجسر البحري للصادرات اللبنانية في استعادة المنتج اللبناني الزراعي مكانته في الأسواق التقليدية جزئياً. إلا أن عوامل ومتغيرات اقتصادية عدة أدت الى عدم نمو الصادرات بالشكل الكافي الذي يخولها استعادة كامل مكانتها وزيادة حصتها من الأسواق. وأهم هذه العوامل نسب التضخم العالية التي أصابت العديد من الدول المستوردة للمنتجات اللبنانية وتحديداً مصر وسوريا، بالإضافة الى إن انكماش مؤشرات الاستهلاك في معظم دول المنطقة العربية نتيجة الظروف السياسية والأمنية والإقتصادية التي تمر بها وهي الأسواق التي تستوعب 98% من صادراتنا الزراعية.

إن تطور نوعية التوضيب وتحسن مراكز التوضيب وحصول عدد من المزارعين على شهادات الجودة "Global Gap" وحصول عدد آخر على شهادات الجودة الخاصة بمراكز التوضيب "HACCP & ISO" شكلت مؤشراً آخر على الإنجازات التي حققها البرنامج في عامه الخامس وتجاوب المزارعين والمصدرين مع الاستراتيجية التي وضعها البرنامج لتحسين وتطوير نوعية الإنتاج والتوضيب وتحسين مراكز التوضيب. غير أن إعادة الكميات المصدرة الى المستويات التي تحققت خلال العامين الماضيين يتطلب مجهوداً إضافياً لتطوير نوعية الإنتاج وتحسين الأصناف وإدخال أصناف جديدة وفق متطلبات الأسواق العالمية مما يساهم في فتح أسواق جديدة أمام المنتج اللبناني. ولا شك في أن إيجاد حل جذري لإمكانية التصدير دون التأثير بإقفال المعابر البرية هو امر ضروري يتم تحقيقه عبر العمل على تأسيس خط نقل بحري منتظم وبكلفة منخفضة. هناك تحديات كثيرة يجب العمل عليها في الأعوام المقبلة تتمثل بفتح أسواق جديدة ومساعدة عدد اكبر من المزارعين والمصدرين على الحصول على شهادات الجودة في مرحلتها الإنتاج والتوضيب ونقل آليات العمل في هذا القطاع الى مستوى أكثر احترافية.

